



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار : ٢

تاریخ القرار : ١٩٩٩/٤/٢٨

«قرار»

استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة (١٩٩٧) وبناءً على ما شرعه المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢١ قررنا اصدار القانون الآتي :

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩

قانون نقابة الجيولوجيين لإقليم كوردستان العراق

المادة الأولى :

يراد بالتعابير التالية المعاني المبينة إزاءها :

- ١- الإقليم : إقليم كوردستان العراق.
- ٢- النقابة : نقابة الجيولوجيين لإقليم كوردستان العراق.
- ٣- الوزير : وزير الصناعة والطاقة.
- ٤- الهيئة العامة : جميع الأعضاء الذين تثلهم النقابة بموجب هذا القانون.
- ٥- المجلس : هو مجلس النقابة.
- ٦- لجنة الانضباط : هي اللجنة المكلفة بالتحقيق بالشكاوى التي يحيلها إليها المجلس.
- ٧- مزاولة المهنة : هي ممارسة المهنة الجيولوجية وفق أحكام هذا القانون.

المادة الثانية :

تؤسس في الإقليم نقابة للجيولوجيين ويكون مركزها أربيل و تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ولها حق فتح فروع لها في محافظات الإقليم.

المادة الثالثة :

تعمل النقابة على تحقيق الاهداف التالية :

- ١- المساهمة في تطوير الإقليم في المجالات الجيولوجية.
- ٢- رفع مستوى اعضاء النقابة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والدفاع عن حقوقهم ورعاياهم مصالحهم.
- ٣- تنظيم قواعد مزاولة المهنة.



٤- تكوين العلاقات والتعاون مع الجمعيات والهيئات والنقابات المهنية الأخرى داخل إقليم كوردستان العراق أو خارجه.

٥- السعي لضمان مستقبل الأعضاء في حالات المرض والشيخوخة والبطالة.

المادة الرابعة :

يشترط في العضو :

١- أن يكون من مواطني الإقليم ومقيناً فيه.

٢- غير محكوم عليه بجنائية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف.

٣- حاصلاً على شهادة لاتقل عن البكالوريوس في العلوم الجيولوجية أو ما يعادلها.

المادة الخامسة :

١- يكون الانتماء إلى النقابة بطلب تحريري يقدم إلى المجلس مرفقاً بالوثائق المعززة للطلب وعلى المجلس أن يتخذ قراراً فيه خلال شهر من تاريخ تسجيله وإذا إنقضت المدة دون أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه فيعتبر ذلك إقراراً بالقبول.

٢- إذا رفض المجلس طلب الانتماء فعليه بيان أسباب الرفض.

٣- لصاحب الطلب المرفوض أن يطعن بقرار المجلس لدى محكمة التمييز وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بقرار الرفض ويعتبر قرار محكمة التمييز باتاً.

المادة السادسة :

١- يكون بدل الانتماء إلى النقابة ثلاثين ديناراً.

٢- يكون بدل الاشتراك السنوي عشرين ديناراً يدفع في موعد لا يتجاوز شهر شباط من كل سنة وإذا تأخر العضو عن الدفع في الموعد المحدد فيغرم (٥٪) من بدل الاشتراك وإذا تأخر عن الدفع لستين متتاليتين بدون عذر مشروع فيشطب إسمه من سجل الأعضاء.

٣- يمنع من مزاولة المهنة من لم يسدد الاشتراك السنوي.

المادة السابعة :

تتألف النقابة من :

١- الهيئة العامة.

٢- مجلس النقابة.

٣- لجنة الانضباط.

٤- فروع النقابة في المحافظات.

المادة الثامنة :

١- تعقد الهيئة العامة إجتماعاً اعتمادياً لفرض ممارسة اختصاصها بموجب هذا القانون خلال كل ثلاثة سنوات ويعين موعده بقرار من المجلس ودعوة من النقيب ترسل بالبريد المسجل إلى الأعضاء قبل موعد الاجتماع بشهر على الأقل ويدرك فيها موعد الاجتماع ومحله وجدول الأعمال وتنشر في صحيفتين على الأقل.

٢- إذا لم تتخذ الإجراءات المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة لدعوة الهيئة العامة عند مرور شهر بعد ستين فیتوی الوزير دعوتها لتأمين إجتماعها خلال شهر واحد.

٣- تجري بالاقتراع السري إنتخابات النقيب ونائبه وأعضاء المجلس وأعضاء لجنة الضبط مرة كل ثلاثة سنوات من قبل الهيئة العامة خلال الاجتماع العام الاعتيادي.



المادة التاسعة:

١- يجوز دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير اعتيادي إذا ارتأى ثلث أعضاء الهيئة العامة أو ثلثاً أعضاء المجلس يبين فيها الأسباب الموجبة لعقد الاجتماع وعلى المجلس عندئذ أن يصدر الدعوة حسب الأصول إلى الأعضاء وأن يعين موعد الاجتماع خلال مدة شهر من تاريخ تسجيل الطلب.

٢- لا يجوز للهيئة العامة البحث في غير القضايا التي حصل الاجتماع من أجلها مالم تكن مرتبطة بها أو متفرعة عنها.

المادة العاشرة :

١- لا يتم نصاب الهيئة العامة في الاجتماع مالم تحضر الاكثرية المطلقة لأعضاء النقابة
وإذا لم يتم النصاب فتجمعت الهيئة العامة بعد خمسة عشر يوماً من الموعد المقرر
في نفس الوقت والمكان ويعتبر النصاب حاصلاً بحضور ثلث الأعضاء وعندئذ
تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب
الذى فيه النسبت .

٢- لا يجوز للعضو الاشتراك في إجتماعات الهيئة العامة إذا كان محروماً من مزاولة المهنة.

المادة الحادية عشرة:

الهيئة العامة هي أعلى سلطة في النقابة ولها الصلاحيات التالية:

١- إنتخاب النقيب ونائبه وسبعة أعضاء للمجلس بضمهم عضوا الاحتياط ولجنة الانضباط.

٢- تصدیق التقریر المالي.

٣- مناقشة التقرير الاداري والشؤون الاخرى وإتخاذ القرارات حولها .

٤- إقرار الاقتراحات بشأن تعديل قانون النقابة وإقرار لوائح الانظمة وتعديلاتها.

المادة الثانية عشرة :

١- يتالف مجلس النقابة كالاتي :

أ- النقيب: ويشترط فيه أن يكون له ممارسة فعلية لاتقل عن سبع سنوات.

ب - نائب النقيب: ويشترط فيه أن تكون له ممارسة فعلية لاتقل عن خمس سنوات.

جـ- أعضاء المجلس: ويشترط فيهم أن يكون لهم ممارسة فعلية لاتقل عن ثلاثة

سنوات.

٢- ينتخب المجلس بالاقتراع السري من بين أعضائه سكرتيراً ومسؤولاً للمالية وتحدد صلاحياتهما بالنظام الداخلي.

المادة الثالثة عشرة :

١- إذا شغّر منصب أحد أعضاء المجلس يحل محله الاحتياط.

٢- في حالة شغور مناصب جميع أعضاء المجلس لأي سبب من الأسباب فتشكل لجنة

ي من خمسة أعضاء يختارهم الوزير و تولى هذه اللجنة إدارة شؤون النقابة الى أن

ستتم انتخاب مجلس حديث ويكون لها جميع صلاحيات مجلس النقابة ويكون لمن

العامية للإحتماء ولانتخاب مجلس جديد للمدة المتبقية من الدورة يوعد لا

تحاول الشهرين من تاريخ شغور مناصب مجلس النقابة.



المادة الرابعة عشرة :

لمجلس النقابة الاختصاصات التالية:

- ١- إعداد وتصديق الميزانية السنوية.
- ٢- العمل على تحقيق اهداف النقابة حسب ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون.
- ٣- تقديم المقترنات بشأن تعديل قانون النقابة وإنظمتها إلى الهيئة العامة.
- ٤- تنفيذ مقررات الهيئة العامة.
- ٥- تعيين مستخدمي النقابة وتحديد أجورهم.
- ٦- النظر في طلبات الالتماء وإقرار قبول الأعضاء والمشاركين.
- ٧- اختيار من يمثل النقابة في اللجان الرسمية وغيرها.
- ٨- تقديم الاقتراحات لتعديل القوانين بالنسبة للمهن الجيولوجية.
- ٩- إحالة القضايا والشكوى التي ترد إليها إلى اللجان المختصة.
- ١٠- تأسيس فروع للنقابة في المحافظات.
- ١١- تشكيل لجان فرعية لتحقيق أغراض النقابة.
- ١٢- البت في استقالة النقيب أو أي من أعضاء النقابة ولجانها.
- ١٣- تعيين ممثلي النقابة في المحافظات والاقضية التي ليس لها فروع.
- ١٤- اختيار مرافق حسابات لإجراء التدقيق السنوي.
- ١٥- تنظيم الأوراق الانتخابية والوثائق الأخرى والشرف على عملية الانتخاب.
- ١٦- إصدار التعليمات الموافقة لهذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه لغرض تسهيل تطبيقها.
- ١٧- إقرار تملك الأموال والعقارات وقبول الهبات والمنح.
- ١٨- حق الاقراض والاقتراض وتقديم المساعدات المالية.
- ١٩- تأسيس وإدارة نوادي الجيولوجيين وفقاً لقانون الجمعيات والأنظمة الخاصة بها.
- ٢٠- تخويل بعض صلاحياته إلى لجان الفروع وممثلي النقابة بالمحافظات والاقضية.

المادة الخامسة عشرة :

للنقيب الصالحيات التالية:

- ١- يرأس اجتماعات الهيئة العامة ومجلس النقابة.
- ٢- تمثيل النقابة في كافة المعاملات لدى المراجع القضائية والهيئات الرسمية وشبه الرسمية والأهلية والمصادقة على المعاملات والوثائق الخاصة بالنقابة وله تخويل بعض هذه الصالحيات إلى أحد أعضاء مجلس النقابة.
- ٣- تأييد ملائمة منتسبي النقابة لاغراض الكفالات.

المادة السادسة عشرة :

- ١- إذا شغر مركز النقيب لأي سبب كان يحل محله نائبه للمدة المتبقية وإذا كان مركز نائب النقيب شاغراً فيحل السكرتير محل النقيب.
- ٢- إذا شغر منصب النقيب ونائبه يحل محله عضو من الأعضاء الأصليين عن طريق الاقتراع السري وعلى المجلس أن يدعو الهيئة العامة لاجتماع غير اعتيادي خلال



مدة لا تزيد على شهرين لغرض إنتخاب النقيب ونائبه للمدة المتبقية على أن لا تقل عن ستة أشهر.

المادة السابعة عشرة :

تؤلف لجنة الانضباط من ثلاثة أعضاء أصليين وعضوين احتياط تنتخبهم الهيئة العامة.

المادة الثامنة عشرة :

تطبق أحكام قانون إنضباط موظفي الدولة من قبل لجنة الإنضباط.

المادة التاسعة عشرة :

لللجنة الانضباط اصدار أي من العقوبات التالية:

١- الفات النظر.

٢- الانذار.

٣- المنع من مزاولة المهنة لمدة ستة أشهر.

المادة العشرون :

قرارات لجنة الإنضباط قابلة للطعن لدى محكمة تقدير الإقليم خلال مدة (١٥) يوماً من تاريخ التبلغ بالقرار ويكون قرار المحكمة باتاً.

المادة الحادية والعشرون :

١- تدار شؤون فروع النقابة من قبل لجنة الفرع في المحافظة.

٢- تتألف لجنة الفرع من رئيس وأربعة أعضاء ينتخبهم أعضاء الفرع ويكون الانتخاب بالاقتراع السري وذلك مرة واحدة كل ثلاث سنوات وتنتخب اللجنة من بين أعضائها نائباً للرئيس وسكرتيراً.

٣- تتبع في المجتمعات العامة لأعضاء الفروع نفس الاجراءات الخاصة بمجتمعات الهيئة العامة والمبينة في المادة العاشرة من هذا القانون ولها صلاحية قبول إستقالة رئيس لجنة الفرع وأعضائها واقتالتهم وانتخاب من يحل محلهم لمدة الدورة وكذلك ملء الشواغر في اللجنة لدى حدوثها.

المادة الثانية والعشرون :

لللجنة الفرع الصالحيات التالية:

١- تنفيذ مقررات الهيئة العامة ومجلس النقابة.

٢- تعين مستخدمي الفرع وتحديد أجورهم.

٣- اختيار من يمثل النقابة في اللجان الرسمية.

٤- تقديم المقترنات والتوصيات الخاصة بامور الفرع الى المجلس لاتخاذ القرار بشأنها.

٥- صرف النفقات الضرورية لشئون الفرع ضمن ميزانيته.

٦- تشكيل لجان فرعية لتحقيق اغراض النقابة.

٧- ممارسة الصالحيات التي يخولها ايها مجلس النقابة بموجب هذا القانون.



المادة الثالثة والعشرون :

ت تكون مالية النقابة من المواد التالية :

- ١- بدلات الانتماء والاشتراك السنوي.
- ٢- المنح المقدمة من الجهات الرسمية وغير الرسمية.
- ٣- التبرعات والهبات المقدمة من الاعضاء أو غيرهم
- ٤- ريع الخفلات المقامة لمنفعة النقابة.
- ٥- ارباح مطبوعات النقابة.
- ٦- ارباح المشاريع التي ترئي النقابة تأسيسها أو قيامها.
- ٧- اجرة تأييد ملائمة منتببي النقابة والاسشهادات التي يصدرها المجلس.

المادة الرابعة والعشرون :

على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية تزويد النقابة بصورة من أمر تعين الجيولوجي لديها .

المادة الخامسة والعشرون :

يعتبر عضو المجلس أو لجنة الفرع مستقiliاً إذا تغيب بدون عذر مشروع ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متفرقة خلال سنة .

المادة السادسة والعشرون :

لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون .

المادة السابعة والعشرون :

على الوزراء المختصين تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الثامنة والعشرون :

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

جوهر نامق سالم

رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق

الأسباب الموجبة

حيث أن الحركة التحريرية الكوردية التي قادها الزعيم الخالد مصطفى البارزاني كان من أهدافها الحصول على حقوق الشعب الكوردي لكوردستان العراق بكلفة شرائطه الاجتماعية ونظراً لأهمية النقابات المهنية وضرورة تأسيسها للنهوض بالمستوى المهني في الإقليم ولمسايرة التطورات الحضارية وتعزيزاً لمكتسباتها المشروعة أوجب تشريع قانون نقابة الجيولوجيين في الإقليم .